

سياسات الهجرة في أوروبا: فرنسا وبريطانيا أنموذجا

Migration policies in Europe: French and British models

سعاد العاقر *

المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية – الجزائر

Souadlag2013@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/10

تاريخ القبول: 2/05/30

تاريخ الارسال: 2022 /08/17

ملخص:

في سياق الاهتمام المتزايد بظاهرة الهجرة في الأوساط الأكاديمية والإعلامية، ارتأينا التطرق إلى جانب من جوانبها والمتعلق بالسياسات المنتهجة من طرف الدول المستقبلة عبر النموذجين الفرنسي والبريطاني، وهذا في إطار دراسة وصفية.

فالانعكاسات الناجمة عن الهجرة وتأثيراتها على جميع الأصعدة، قادت بالدول إلى تبني سياسات وسنّ قوانين تستجيب للمصالح الوطنية وتتماشى مع التوجهات السياسية.

وإذ تعتبر فرنسا وبريطانيا أحد النماذج الرائدة في هذا المجال، انطلقا من عدة اعتبارات تاريخية وآنية، جغرافية وديمقراطية، سياسية واقتصادية. ففي كلتا الدولتين، أثارت الهجرة وما يرتبط بها من قضايا اهتمام الجميع وتم إدراجها في أحيائين كثيرة ضمن الأجندة السياسية، خاصة أثناء الفترات الانتخابية. وعليه، شهدت سياسات الهجرة تغيرات مستمرة بما يخدم مصلحة الدول المستضيفة واحتياجاتها الوطنية (خاصة الديمغرافية منها والاقتصادية).

كلمات مفتاحية: الهجرة – سياسات – فرنسا – بريطانيا – قوانين.

Abstract: In the context of a growing interest in the phenomenon of migration in the academic and media areas, we have decided to shed light on the migration policies adopted by receiving States. In this paper, we focus on the French and British models; by using a descriptive method.

The repercussions of migration and its effects have led States to adopt policies and enact laws, as a way to respond to the national interests and their political orientations.

France and the United Kingdom are countries with a long history of migration, based on historic and current, geographic and demographic, political and economic considerations. In both States, migration has aroused everyone's concern and has been included in the political agenda, especially during electoral periods. Accordingly, migration policies have undergone continuous changes in order to serve host States interests (especially demographic and economic ones).

Keywords: Migration – Policies – France – Britain – Laws.

مقدمة

تعد الهجرة ظاهرة اجتماعية قديمة قدم البشرية، حيث تتعدد دوافعها بين الذاتية والموضوعية، وبين الأسباب الجبرية والطوعية، فهي ظاهرة معقدة ومركبة، خاضعة لتغير المعطيات الظرفية والقيمية عبر الزمان والمكان. هذا، وإنه بقدر الاختلاف الذي يكتنف مسبباتها، تتنوع أساليب تعاطي الجهات المستقبلة مع الظاهرة وفق سياقاتها الداخلية والخارجية. فالهجرة أضحت عاملاً رئيساً في سياسات الدول، وذلك لما لها من أثر يمس جل المجالات إن لم نقل كلها.

تستقطب دول الشمال (أوروبا وأمريكا) سنوياً أعداداً كبيرة من المهاجرين القادمين من مختلف أرجاء المعمورة. فلاجئ الأشخاص إلى الهجرة، أصبح اليوم آلياً، وهذا سعيًا في تحقيق رغبات استعصى بلوغها في الموطن الأصلي. وبالتالي كان لزاماً على الدول المستضيفة تأطير هذه العملية في مراحلها المختلفة (قبل الهجرة، المرحلة الانتقالية، مرحلة الإقامة والاستقرار) عبر سياسات مختلفة، تُكيفها بشكل دوري لمراعاة المستجدات الداخلية والخارجية. إذ نجد بعض دول المجموعة كفرنسا وبريطانيا تتساق للاتجاه ذاته (باعتبارها إحدى دول المقصد)، وهذا بسن قوانين ورسم سياسات، تتفاوت مستويات تعاطيها مع الظاهرة بين الانفتاح تارة والانغلاق تارة أخرى، أو الاثنين معاً.

وعليه، جاءت فكرة تحرير هذه الورقة البحثية، والتي نسعى من خلالها إلى التعرف على أهم السياسات التي اعتمدها كلتا الدولتين في إطار مساعيها لتنظيم الهجرة الوافدة، وهذا وفق منهج وصفي تحليلي. وننوه بأن ما سيرد ضمن هذا المقال لا يُلْم بجميع تفاصيل الموضوع، وإنما هو غيض من فيض.

أولاً: واقع الهجرة في فرنسا وبريطانيا

استناداً للإحصائيات الواردة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E)، بلغت نسبة الأشخاص الوافدين على المنطقة خلال 15 سنة الأخيرة، 54% من مجموع المهاجرين في العالم، حيث وصل عددهم سنة 2015/16، 120 مليون مهاجر (البالغون من 15 سنة فما فوق) مقابل 77 مليوناً المسجلة سنة 2000/01¹. كما شهدت نسبة المهاجرين المتحصّلين على شهادات علمية ارتفاعاً ملموساً، حيث انتقلت من 27 إلى 35% بالنسبة للأشخاص المولودين خارج دول المنظمة². وهي نسب تثير الكثير من التساؤلات، خاصة حول عوامل الاستقطاب من جهة وعوامل الاستبعاد من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بفرنسا وبريطانيا موضوع الدراسة، فتوضح الإحصائيات الرقمية استقباليهما سنوياً لأعداد مهمة من المهاجرين العابرين لحدودهما بصورة قانونية أو غير قانونية. فعلاقات الدولتين التاريخية مع الدول المستعمرة، وموقعهما الجغرافي، وانتشار لغتيهما، ووجود شبكة علائقية (الأقارب والأصدقاء)، ودور المهاجرين الاقتصادي، كلها عوامل ساهمت في اختيارهما كوجهة دائمة أو مرحلية/مؤقتة.

1. بالنسبة لفرنسا: يلزمنا لفهم واقع الهجرة في فرنسا، العودة أولاً إلى مراحل تشكلها وأهم محطاتها، فاستناداً للمعلومات التي أوردها محمد السعدي في مذكرة تخرجه³، شهدت فرنسا أربع موجات للهجرة في تاريخها، نلخصها في الآتي:

أ الموجة الأولى (1851-1914): شكّل المهاجرون خلال هذه الحقبة رافداً مهماً لسكان فرنسا لاعتبارين اثنين، الأول يتعلق بنقص المواليد والثاني الحاجة لليد العاملة في المجالين الصناعي (خاصة المناجم) والعسكري (اندلاع الحرب العالمية الأولى)؛

ب الموجة الثانية (1920-1935): زادت حدة ضعف مستوى النمو السكاني خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي أعقبها، الأمر الذي حمل نقابة أرباب العمل على تأسيس المؤسسة العامة للهجرة سنة 1924 لجلب اليد العاملة. لم تستمر الوضعية على نفس الوتيرة، فظهور الأزمة الاقتصادية ساهمت في تقليص عدد الأجانب من خلال (تشديد الرقابة الحدودية، وضع سياسة الحصص، طرد المهاجرين العاطلين عن العمل)؛

ت الموجة الثالثة (1945-1973): تجدد الاهتمام مرة أخرى باليد العاملة الأجنبية بفضل الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته فرنسا وجل الدول الأوروبية، استمر الوضع إلى غاية 1974 تاريخ الأزمة النفطية التي دفعت بالسلطات الفرنسية إلى اتخاذ قرار توقيف الهجرة مؤقتاً في 3 جويلية 1974 إلى جانب تقديم محفزات للمهاجرين لحثهم على مغادرة فرنسا والعودة لأوطانهم الأصلية وانتهاج سياسة لم الشمل العائلي⁴؛

ث الموجة الرابعة (1980-2000): أضحى يشكل موضوع الهجرة خلال هذه المرحلة تحدياً سياسياً أمام الحكومات المتعاقبة، إذ سُنت العديد من القوانين تراوحت بين الانفتاح تارة والتقييد تارة أخرى.

لم يتغير الشيء الكثير في السياسات المنتهجة بعد هذه الفترة، بل واصلت الحكومات الفرنسية فرض المزيد من القيود للحد من الظاهرة مع اعتمادها مبدأ الانتقائية (Immigration sélective) في اختيار الأشخاص. كما ترافق هذا التشديد مع انتشار لمظاهر كراهية الأجانب (Xénophobie) عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية. فيما يلي سنقف على أهم المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالمهاجرين، مع الإشارة إلى كون هذه المعلومات لا تتعلق إلا بالمهاجرين الشرعيين:

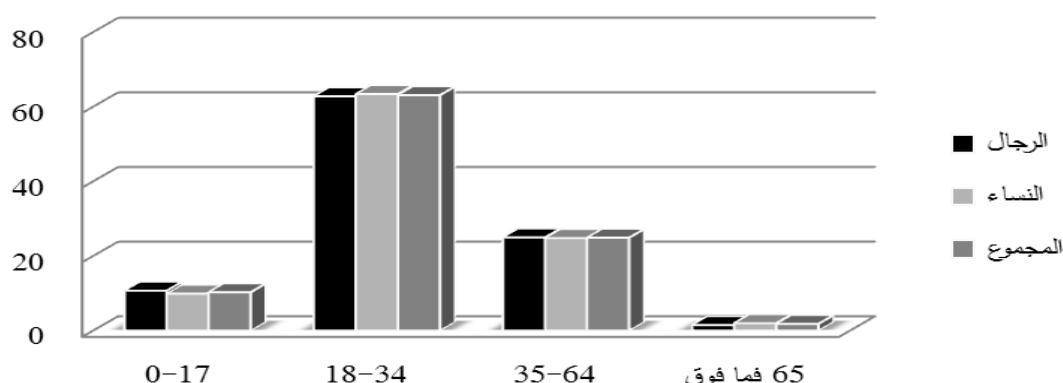
الجدول رقم (1): المهاجرون إلى فرنسا حسب الجنس والسن (2016)

	المجموع	%	الرجال	%	النساء	%
17-0 سنة	22 406	10,3	11 507	10,7	10 899	9,9
18-34 سنة	137 788	63,1	67 741	62,8	70 047	63,4
35-64 سنة	54 324	24,9	26 974	25,0	27 350	24,8
65 سنة فما فوق	3 834	1,8	1 647	1,5	2 187	2,0

100	110 483	100	107 871	100	218 354	المجموع
-----	---------	-----	---------	-----	---------	---------

المصدر: تدفق المهاجرين حسب الجنس والسن، 2016، <https://bit.ly/3Q1TPJo>

تدفق المهاجرين حسب الجنس والسن إلى فرنسا (2016)



يلاحظ من خلال المعطيات المذكورة آنفاً بأنّ الفئتين الأكثر نزوعاً إلى الهجرة سواء لدى الرجال أو النساء، هما الفئتان التي تتراوح أعمارهما ما بين سن 18 و 34 سنة وسن 35 و 64 سنة، وهو أمر منطقي استناداً إلى مجريات الواقع. إذ تعدّ الفئة الأولى (63,1%) أكثر المراحل العمرية "حركية" بتأثير عوامل نفسية واجتماعية، ذاتية وموضوعية. فمن الناحية الموضوعية، أدى ارتفاع معدل النمو الديمغرافي في الدول المصدرة⁵ وضعف نسجها الاقتصادي القادر على استيعاب الطاقات الشابة، إلى جانب العوامل الذاتية من رغبة في مواصلة الدراسة والتكوين، وإيجاد فرصة للعمل، والزواج، وحب الاكتشاف، إلى محاولة العديد من الشباب خوض تجربة الهجرة؛ وهذا ما أكدّه استطلاع رأي مؤسسة البارومتر العربي⁶. أمّا الفئة الثانية (24,9%) والتي تضم الأشخاص الناشطين وغير الناشطين اقتصادياً، فيمكن إرجاع أسباب هجرة البعض إلى عوامل اقتصادية بحتة أهمها الرغبة في تحسين ظروف العمل المادية والعلائقية، والبعض الآخر إلى عوامل اجتماعية مرتبطة ببناء مستقبل الأبناء أو الالتحاق بفرد من العائلة.

الجدول رقم (2): المهاجرون إلى فرنسا حسب الدوافع

الدافع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عائلية	85	80	83	89	91	92	89	89	93	106
%	46,4	45,4	46,5	46,7	45,8	44,3	40,8	37,7	37,6	41,3
الدراسة	47	44	42	46	47	53	56	63	65	64
	672	763	757	108	547	069	507	809	786	262

25,0	26,4	26,8	25,9	25,3	23,8	24,0	23,8	25,2	25,8	%
33 800	31 883	34 233	25 866	19 490	17 962	15 872	16 211	15 705	16 062	إنسانية
13,1	12,8	14,4	11,9	9,3	9,0	8,3	9,0	8,8	8,7	%
30 888	26 280	20 969	17 731	16 140	14 311	12 946	11 827	13 554	13 870	مهنية
12,0	10,5	8,8	8,1	7,7	7,2	6,7	6,6	7,6	7,5	%
21 974	31 711	29 022	29 243	28 390	28 494	27 657	25 470	22 959	21 281	متفرقة أو غير مذكورة
8,6	12,7	12,2	13,4	13,5	14,3	14,4	14,2	12,9	11,5	%
257 137	249 474	237 741	218 354	210 040	199 887	192 396	180 011	177 671	184 429	المجموع
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	%

المصدر: تدفق المهاجرين حسب الدوافع، <https://bit.ly/3oEel6Q>

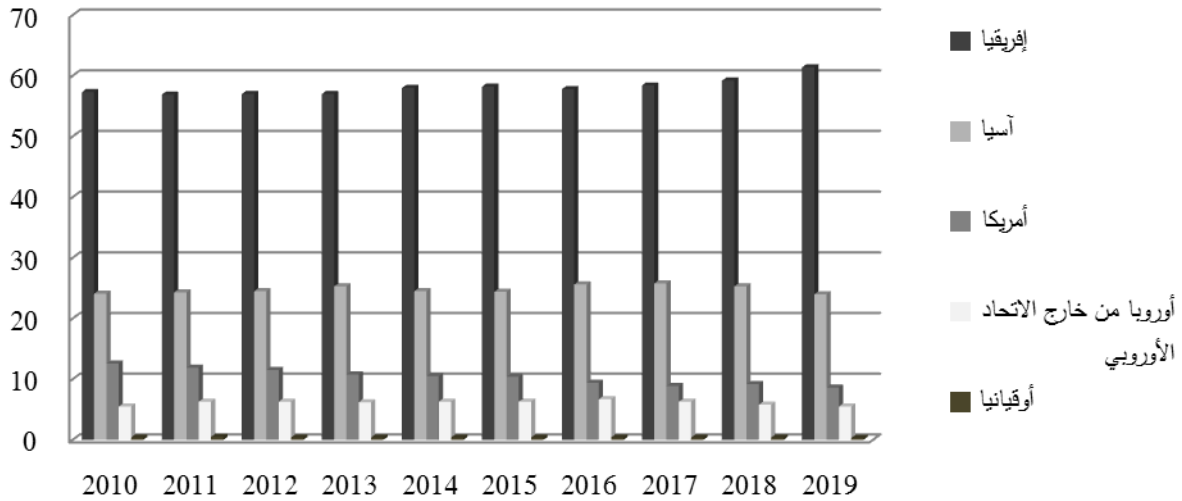
يتضح عند الاطلاع على دوافع الهجرة المدونة في الجدول أعلاه أن أسباب الهجرة متنوعة ومختلفة، ويأتي الدافع العائلي والدراسي في مقدمتها، حيث بلغت النسبة مجتمعة 66,3%. لكن التعمق أكثر في هذه الأسباب يقودنا إلى أمرين مهمين، يكمن الأول في دور المخيال الجمعي حول الهجرة التي يصورها بأنها الخلاص الوحيد من جميع المشاكل التي يعاني منها المهاجر، خاصة تلك المادية والاجتماعية⁷، والأمر الثاني يتعلق بتداخل هذه الأسباب، فقد يكون الدافع المعلن عنه مجرد ذريعة لتحقيق مقاصد أخرى. كما يلاحظ أيضاً ارتفاع معدل الهجرة بسبب العوامل الإنسانية من سنة إلى أخرى، لتبلغ النسبة ذروتها سنة 2017 (14,4%)، وقد يُعزى الأمر إلى الأوضاع السياسية المتريدة وما صاحبها من تضيق للحريات في العديد من الدول (في مقدمتها الدول التي شهدت أحداث الربيع العربي).

الجدول رقم (3): المهاجرون إلى فرنسا حسب القارة

القارة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إفريقيا	105 683	101 098	102 592	109 665	115 921	122 294	126 171	138 921	147 611	157 889
%	57,3	56,9	57,0	57,0	58,0	58,2	57,8	58,4	59,2	61,4
آسيا	44 404	43 134	44 047	48 770	49 050	51 301	55 920	61 314	63 224	61 735
%	24,1	24,3	24,5	25,3	24,5	24,4	25,6	25,8	25,3	24,0
أمريكا	23 314	21 096	20 633	20 734	20 975	21 835	20 437	21 146	22 961	21 977
%	12,6	11,9	11,5	10,8	10,5	10,4	9,4	8,9	9,2	8,6
أوروبا من خارج الاتحاد الأوروبي	10 089	11 184	11 405	11 934	12 530	13 266	14 541	15 037	14 423	14 251
%	5,5	6,3	6,3	6,2	6,3	6,3	6,7	6,3	5,8	5,5
أوقيانوسيا	687	821	805	716	805	809	803	924	927	805
%	0,4	0,5	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,3
المجموع	184 429	177 669	180 010	192 398	199 885	210 040	218 354	237 741	249 474	257 137
%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: تدفق المهاجرين حسب القارة، <https://bit.ly/3Bm5zID>

تدفق المهاجرين إلى فرنسا حسب القارة

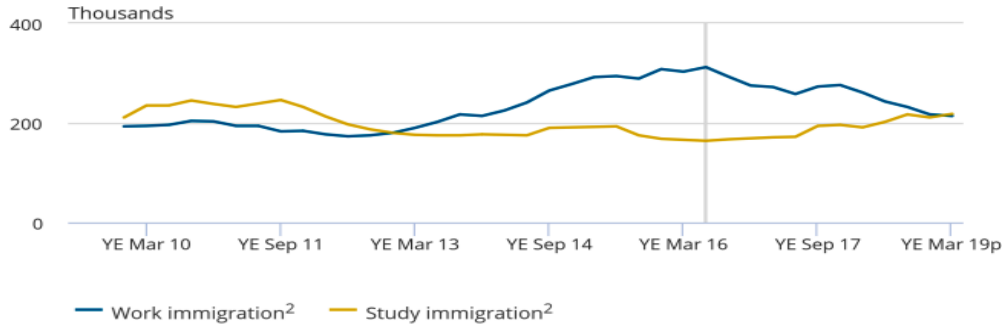


تتصدر القارة الإفريقية قائمة المناطق المصدرة للمهاجرين باتجاه فرنسا حسب الإحصائيات المذكورة في الجدول أعلاه وبمتوسط معدل بلغ 58,12%، وهذا لاعتبارات عديدة أبرزها التاريخ الكولونيالي، القرب الجغرافي، اللغة، سياسات استقطاب الأدمغة.. تليها مباشرة الدول الآسيوية بمتوسط 24%، وهو معدل معتبر إذا أخذنا بعين الاعتبار العامل الجغرافي والاختلاف الثقافي واللغوي، بالإضافة إلى وجود مناطق استقطاب أخرى منافسة لفرنسا، خاصة لأصحاب الكفاءات العالية التأهيل (على نحو ألمانيا وأمريكا).

2. بالنسبة لبريطانيا: يعود تاريخ استقبال بريطانيا للمهاجرين إلى القرن 16، ويتعلق الأمر خصوصا بالمضطهدين القادمين من فرنسا، ألمانيا وهولندا. لم تتغير التركيبة البشرية وبقت على حالها إلى غاية 1945، وهذا بزيادة في العدد وتنوع في الأجناس بفعل توافد المهاجرين من المستعمرات البريطانية (منطقة الكرايبي وشبه القارة الهندية)، إذ قُدر عددهم سنة 1971 أكثر من 600.000 شخص⁸. كانت ردة فعل البريطانيين اتجاه المهاجرين سلبية، حيث اندلعت العديد من أعمال الشغب كتلك التي وقعت بغرب مدينة لندن سنة 1958؛ مما دعا إلى تبني قوانين تحد من الهجرة، كما استغلت الأحزاب السياسية المسألة خلال حملاتها الانتخابية⁹. لكن رغم هذه العقبات استمر تدفق المهاجرين ليشمل جنسيات أخرى من ضمنها دول أوروبا الشرقية، الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث يتكفل الديوان الوطني للإحصائيات Office for national statistics على عدّهم كهيئة أساسية، فحسب التقرير الصادر خلال سنة 2019¹⁰، كشفت الأرقام عن قدوم أكثر من 226.000 شخص لبريطانيا أغلبهم بغرض العمل أو الدراسة، ويوضح الشكل (1) أدناه تطور الاثنين، حيث يتبين تراجع نسبي للهجرة بغرض العمل في مقابل ارتفاع طفيف للهجرة بدافع الدراسة.

الشكل (1): تطور الهجرة انطلاقاً من دافعي العمل والدراسة ببريطانيا

Long-term immigration trends by reason for migration, UK, year ending June 2009 to year ending March 2019



كما يشير التقرير إلى ارتفاع معدلات الأشخاص المستفيدين من تسوية وضعيتهم القانونية لدواعي أمنية، حسب الآتي:

- استفادة 10.555 شخص من اللجوء (+ 61% مقارنة بـ 2018)،
- استفادة 1126 شخصا بدافع الحماية الإنسانية (+ 31% مقارنة بـ 2018).

ثانياً: سياسات الهجرة في فرنسا وبريطانيا

تبنت كل من فرنسا وبريطانيا على مراحل مجموعة قوانين وسياسات متعلقة بظاهرة الهجرة، حيث واكبت هذه الإجراءات التطورات الحاصلة في الدولتين على جميع الأصعدة الاجتماعية منها، والاقتصادية والسياسية. فهي نتاج التفاعل الاجتماعي والسياسي مع الهجرة كظاهرة والمهاجر كشخص أجنبي، ما لبث أن أصبح مواطناً له أهميته ضمن التركيبة السكانية. فقد أضحت الهجرة بالنسبة لهما، تشكل مسألة حساسة وذات أهمية نتيجة شحنتها الإيديولوجية والعاطفية والنقاش الذي تنثريه في الأوساط السياسية والإعلامية.

1. تطور سياسات الهجرة في فرنسا

واجه المسؤولون الفرنسيون صعوبات كبيرة في بلورة سياسات خاصة بالهجرة منذ 1945، وذلك نتيجة صعوبة ضبط واستيعاب هذه المسألة. فقد كان واضحاً أن هناك فارق بين المشاكل الناجمة عن الهجرة والقرارات المتخذة في هذا السياق. فما هي أهم السياسات المعتمدة وظروف اعتمادها؟

لم تتبن فرنسا قبل الحرب العالمية الأولى أي قرار أو سياسة متعلقة بالهجرة باستثناء بعض الإجراءات المحتشمة التي جاءت كرد فعل على وضع اقتصادي متدهور (الركود الاقتصادي لسنة 1880) أو وضع سياسي غير مستقر (الوضع السياسي غير المستقر مع بداية 1890). خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، أثارت مسألة الهجرة والمهاجرين نقاشاً واسعاً بفعل آثار الأزمات الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة، وحالة التشنج العالمي وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين¹¹. فقد تزايد شعور الكراهية اتجاه المهاجر لدى الطبقات العمالية

الوسطى خاصة لدى التجار والحرفيين، الذين استطاعوا بفضل نشاطهم الاحتجاجي منذ 1934، إلزام السلطات إصدار مرسوم يقضي بإخضاع الحرفيين والأجانب لنظام البطاقات ومنع جميع الأجانب المجنسين شغل مناصب الوظيفة العمومي حتى اكتمال 10 سنوات¹².

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، انتهجت فرنسا سياسة الباب المفتوح أمام المهاجرين لحاجتها لليد العاملة. ففي 2 نوفمبر 1945، صدر قرار يقضي بتأسيس المكتب الوطني للمهاجرين (ONI)، الذي أوكلت إليه مهمة استقدام العمال الأجانب وعائلاتهم ابتداء من سنة 1946؛ لكن سرعان ما تقلص دوره وانحصر في عملية التسوية القانونية للمهاجرين بفعل انتقالهم إلى الأراضي الفرنسية دون اللجوء إليه.

عرفت سياسات الهجرة خلال السبعينات منحا جديدا، أفرزته المعطيات والتطورات الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي. حيث كانت البداية بإصدار تعليمية مارسلان-فانتاني (Marcellin-Fontanet) بتاريخ 23 فيفري 1972 والرامية إلى إيقاف جميع الإجراءات الخاصة بتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين. تلاها قرار إيقاف الهجرة بتاريخ 5 جويلية 1975، باعتماد سياسة مراقبة الدخول إلى الأراضي الفرنسية وتشديد المراقبة القانونية للمهاجرين بغرض طرد المخالفين¹³. فمنذ هذا التاريخ، بدأت ترتسم معالم سياسة خاصة بالمهاجرين بغية معالجة واقع اجتماعي واقتصادي متدهور، حيث تجسد الحل بالنسبة للسياسيين في ضرورة عودة المهاجرين إلى أوطانهم مقابل محفزات مادية (بلغت 10.000 فرنك فرنسي).

لكن بالرغم من ذلك، لم تنجح هذه القرارات في وضع حد للمهاجرين، الذين أضحووا يشكلون واقعا ملموسا، يستدعي تناوله وفق رؤية جديدة أكثر فاعلية وموضوعية. فالوضع القانوني والاجتماعي للمهاجر، لم يعد يرتسم عند الحدود الاقتصادية، وإنما تعداه ليصبح قضية وطنية متداولة في الأوساط كلها من ضمنها الإعلامية والأكاديمية والاجتماعية (الإضراب داخل المؤسسات الصناعية، النضال لأجل القضاء على الأحياء القصديرية، إضراب المهاجرين غير الشرعيين عن الأكل وبداية تحرك الجيل الثاني)¹⁴.

تصدر سنوات الثمانينات، إصدار عفو حكومي تعلق بتسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين الذين بلغ عددهم خلال سنتين ونصف (ابتداء من 1981) 90.000 مهاجر¹⁵. كما قامت السلطات الفرنسية بوضع شروط للإقامة على أراضيها، تمثلت في حيازة عقد العمل وامتلاك موارد مالية كافية. في السياق ذاته، باشرت الجهات المعنية نقاشا واسعا حول المواضيع المتعلقة بالمهاجرين على نحو الاختلافات القومية، والتساؤل حول الهوية الفرنسية، والمواطنة، والمساواة في الحقوق والحق في الاختلاف، والتماثل الفردي أو الطائفية (Communautarisme) كأداة لتحقيق الاندماج، وفتح الوظيفة العمومي للمهاجرين أو تبني سياسة التمييز الإيجابي، ومكانة الإسلام في فرنسا وأوروبا، وتشديد مراقبة الحدود أو اعتماد مبدأ الحصص، وقد تطورت هذه الطروحات في كنف وجهات نظر متباينة بين اليمين واليسار الفرنسي¹⁶.

ولكن إجمالا، اتفقت مختلف الحكومات الفرنسية منذ 1983 على فلسفة واحدة، مفادها: « الحد من الهجرة لضمان الاندماج الصحيح للمهاجرين المتواجدين على أراضيها »¹⁷.

في سنة 1993، أعلنت حكومة بالادور (Balladur) عن ثلاث مشاريع خاصة بسياسات الهجرة، أهم ما ورد فيها من إجراءات:

- تحديد شروط التواجد على الأراضي الفرنسية: سعى المشروع بهذا الخصوص إلى التأكيد على النصوص السابقة والحرص على تطبيقها، إلى جانب إضافة المادة الرابعة التي تنص على أن حصول المهاجر على رخصة الإقامة المؤقتة مرات عدة، لا يعني بالضرورة تسوية وضعيته القانونية¹⁸.

- لم الشمل العائلي: أدرجت لهذا الإجراء شروطاً جديدة، تمثلت في:

- شرط الإقامة على الأراضي الفرنسية منذ سنتين؛
- لم الشمل الأسري بالنسبة لجميع أفراد العائلة، إلا في حال عدم التوافق مع مصلحة الأطفال؛
- اشتراط الحصول على موافقة رئيس بلدية مكان الإقامة؛
- التواجد بالأراضي الفرنسية في مدة أقصاها 6 أشهر بعد صدور القرار¹⁹.

ابتداء من 1998، شهدت سياسة الهجرة بفرنسا مساراً جديداً، أبرز ما جاء فيه: منح امتيازات خاصة لأصحاب الكفاءات العلمية والإمكانات الاقتصادية وأولويتهم في الحصول على التأشيرة²⁰.

2. تطور سياسات الهجرة في بريطانيا

شهدت بريطانيا على غرار بقية الدول الأوروبية تدفقاً كبيراً للمهاجرين من مختلف مناطق العالم، شملت المرحلة الأولى أيرلندا والدول الأوروبية، ثم منطقة الكارييب، وشرق آسيا وإفريقيا في مرحلة لاحقة.

وقد مرت سياسات الهجرة في بريطانيا بثلاث مراحل أساسية، جاءت كرد فعل على المعطيات الداخلية لبريطانيا وعكست القوانين المتعلقة بظروف وشروط التواجد على الأراضي البريطانية، وحق الحصول على الجنسية وحقوق الأجانب.²¹ فقد تبنت بريطانيا في المرحلة الأولى سياسة انفتاحية لصالح جميع الأشخاص المنتسبين إلى الدول الأعضاء بمنظمة الكومنولث. أما بقية المهاجرين، فقد تم إخضاعهم للقوانين التالية:

1. نظام الأجانب 1905: يشكل هذا القانون أول تشريع خاص بالمهاجرين من غير دول الكومنولث، حيث تضمن ثلاث قواعد أساسية:

- رفض دخول الأجانب البريطاني في حال عدم استيفاءهم الشروط الصحية الملائمة؛
- طرد المهاجرين دون اللجوء إلى المحاكمة في الحالات التالية: الحصول على الإعانة المادية مدة سنة من تاريخ تواجدهم على الأراضي البريطانية، والعثور عليهم في وضعية تشرد أو العيش في ظروف غير صحية؛
- السماح للمهاجرين بدخول بريطانيا في حال إثبات خضوعهم للاضطهاد الديني أو السياسي.²²

2. نظام تقييد الأجانب 1919: حاول المسؤولون عند صياغة هذا القانون مراعاة أوضاع الحرب التي كانت تواجهها بريطانيا، فالهدف الجوهري تمثل في مراقبة الأجانب خاصة الألمان. فقد فرض هذا القرار المزيد من القيود، لاسيما على العمالة الأجنبية في القطاع البحري، كما قام بمنع الأجانب من تولي الوظائف في الخدمة

المدنية أو هيئة المحلفين وفرض عقوبات بالسجن، تصل إلى سنتين للأجانب الذين يحرضون على العصيان أو التمرد.

3. القانون الخاص بالجنسية البريطانية 1948

تم صياغة المواطنة وفق هذا القانون من منظور امبريالي، حيث تم بموجبه منح الجنسية البريطانية لجميع سكان بريطانيا، المستعمرات والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي الأعضاء في الكومنولث، وذلك للحد من هجرة مواطني هذه الدول وتفادي مطالبة المستعمرات باستقلالها.

سعت بريطانيا في مرحلة لاحقة إلى تشديد القوانين بهدف الحد من أعداد المهاجرين المتزايدة، والتي أضحت تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي البريطاني. فخلال الخمسينات، عكفت الحكومات العمالية والمحافظة على إيجاد الصيغ المناسبة لوقف الأعداد الكبيرة من المهاجرين، من خلال ممارسة الضغط على الحكومات الاستعمارية للحد من إصدار جوازات السفر، وتشديد قوانين إثبات الهوية بالنسبة للمهاجرين المتواجدين على أراضيها، والتأثير على الدول لرفع أسعار التذاكر ونشر أخبار دعائية حول سوء الظروف المناخية ببريطانيا²³. وقد تزامن اعتماد هذه الإجراءات مع وضع اجتماعي متوتر، أهم ما ميّزه الاضطرابات المدنية في مدينة نوتنغام Nottingham في أوت 1958، تلاها أعمال الشغب في منطقة نوتيل هيل Notting Hill لمدة أسبوع كامل. إثر هذه الأعمال، أدركت الحكومة البريطانية دور النقاش حول موضوع الهجرة التي أصبحت تمثل قضية سياسية مهمة²⁴.

في 1962، أصدرت السلطات البريطانية أول قانون رسمي للحد من الهجرة، والذي يعرف بقانون المهاجرين من الكومنولث، حيث وضع هذا القانون تمييزاً بين مواطني بريطانيا والمستعمرات التابعة لها ومواطني الدول الأعضاء في منظمة الكومنولث والحائزة على استقلالها. فاستناداً لهذا القرار، يستوجب على مواطني هذه الدول حيازة تراخيص العمل وفق الأولويات التالية:

- الفئة (أ): تضم مواطنو الكومنولث القادمون إلى بريطانيا لأسباب مهنية محددة.
- الفئة (ب): الأشخاص المتوفرون على مؤهلات مهنية معترف بها، والذين ينتمون إلى المجموعات الأقل تمثيلاً في بريطانيا.

- الفئة (ج): جميع الأشخاص، في مقدمتهم المشاركون في القوات العسكرية البريطانية أثناء الحرب.

أصدرت حكومة المحافظين عقب فوزها بانتخابات 1970، قانوناً جديداً تم التوقيع عليه سنة 1971، والذي جاء ليدعم المشاريع السابقة ويوسع صلاحيتها، حيث لم يعد المهاجرون مقسمون بين الأجانب والرعيا البريطانيين، وإنما سُحِّح لهؤلاء بحيازة المواطنة عن طريق القرابة مع أحد المواطنين البريطانيين (الولادة، البنوة، التبني، الزواج أو التجنيس...)، أو الإقامة في بريطانيا مدة 5 سنوات أو تمتع أحد الأبوين بالمواطنة البريطانية. أما الأشخاص الذين لا يتوفرون على هذه الشروط، فهم ملزمون بتقديم طلب للحصول على رخصة للعمل صالحة لمدة سنة على الأكثر²⁵.

تميزت سنوات التسعينات باستمرار اعتماد الحكومة البريطانية مضامين السياسات المنتهجة سابقاً، مع إحداث بعض التغييرات فيما يتعلق بحق اللجوء السياسي نتيجة تضاعف عدد الطلبات (4000 طلب في الفترة الممتدة ما بين 1985-1988 إلى 48.800 طلب سنة 1991) وفرض التأشيرة على المسافرين القادمين من المناطق المتوترة.

وفي سياق متصل، أقر البرلمان سنة 1996 قانوناً حول الهجرة واللجوء، حيث تضمن النقاط التالية:

- تقديم طلب اللجوء بمجرد التواجد على الأراضي البريطانية بالنسبة للأشخاص المعنيين؛
- استبعاد جميع الملفات الخاصة بطلبي اللجوء من المناطق المستقرة؛
- توسيع صلاحيات الشرطة والمؤسسات المعنية بالهجرة في مجال مراقبة الهويات ورخص الإقامة؛
- المسؤولية الجنائية بالنسبة للمستخدمين اتجاه العمال.

اتسمت سياسة الهجرة حديثاً في بريطانيا بالانفتاح والسعي إلى تبني مواقف أقل حدة لمواكبة متطلبات الاقتصاد الداخلي، حيث ورد على لسان وزيرة الهجرة باربرا روش (Barbara Roch) في سبتمبر 2000: «إن الهجرة أضحت تمثل اليوم سمة رئيسة من سمات الاقتصاد العالمي بفضل ما تجلبه من فوائد اقتصادية، لذلك يجب استبدال مصطلح مراقبة الهجرة بمفهوم إدارة الهجرة، وأن تعتمد بريطانيا سياسة أكثر إيجابية واتساقاً اتجاه الهجرة»²⁶. كما أورد الوزير البريطاني بيفرلي هوغز (Beverly Hughes) قائلاً: «أدت العولمة إلى تضاعف حركة الأفراد، فالحكومة ترحب بجميع الأشخاص الأكفاء الذين ينتقلون إلى بريطانيا بالطرق الشرعية والذين باستطاعتهم المساهمة الإيجابية في تطوير الاقتصاد والمجتمع»²⁷.

ولتوضيح أهم مراحل سياسات الهجرة في الدولتين، نتناول الجدول التالي:

الجدول رقم (4): مراحل سياسات الهجرة في فرنسا وبريطانيا

السنوات	فرنسا (المراحل/القوانين)	بريطانيا (المراحل/القوانين)
1945	القرار رقم 45-2658 المتعلق بشروط إقامة الأجانب في فرنسا.	/
1948	/	قانون الجنسية البريطانية.
1962	/	نظام المهاجرين من الكومنولث: الزام الحصول على رخصة العمل.
1971	/	قانون الهجرة: يفرض شروطاً جديدة.
1972	منشور فانتاني Fontanet: يمنع تسوية وضعية العمال غير المصرح دخولهم من طرف (ONI).	/
	قانون بونيت Bonnet: يمنع الهجرة غير الشرعية	

1980	ومطالبة استبعادهم.	/
1981	قانون باسكو Pasqua: الدعوة إلى عرقلة الهجرة	قانون الجنسية: فرض شروطاً جديدة للحصول على الجنسية البريطانية.
1986	غير الشرعية، ورفع مدة التجنيس بعد الزواج إلى سنة.	فرض التأشيرة على الدول المصدرة للهجرة كالهند، باكستان، بنغلادش...
1991	إجراءات خاصة للحصول على شهادة الإيواء وفرض عقوبات على مستخدمي اليد العاملة غير المرخص بها.	قانون مسؤولية الناقلين: فرض غرامة مالية على الناقلين الذين لا يتأكدون من صحة الوثائق المقدمة من طرف المسافرين (2000 جنيه إسترليني).
1996	قانون دارب Derbe: دعم قوانين باسكو الخاصة بطرد المهاجرين غير الشرعيين.	قانون الهجرة واللجوء: يهدف إلى الحد من حق اللجوء ويشعر المسؤولية الجنائية الخاصة بالمستخدمين اتجاه اليد العاملة.
2005	قانون ساركوزي الخاص باعتماد الهجرة المنتقاة القائمة على أساس نظام الحصص.	قانون الهجرة، اللجوء والجنسية 2005: يقترح مجموعة إجراءات للحد من اللجوء، منح الحق لوزير الداخلية لتجريد المهاجرين المجنسين في حال ثبوت ضلوعهم في أعمال إرهابية.
2006		

Source : Germain Lucienne et Lassalle Didier, Les politiques de l'immigration en France et Royaume-Uni: perspectives historiques et contemporaines, L'Harmattan, Paris, 2006, pp. 199-203.

والى جانب القوانين المؤطرة للهجرة الرسمية، عكفت الدول الأوروبية من ضمنها فرنسا وبريطانيا على إيجاد أطر تنظيمية لمواجهة الهجرة غير الشرعية بسبب استفحالها خلال السنوات الأخيرة.

3. قوانين اكتساب الجنسية

ماهية الجنسية: « هو ذلك الرابط القانوني بين الفرد والدولة، إذ تتمتع كل دولة بالسيادة الكاملة في سن النصوص المتعلقة بإسناد الجنسية وبالتالي تحديد مواطنيها »²⁸

يرتبط مفهوم الجنسية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المواطنة، فهي الآلية التي يضمن من خلالها الفرد حقوقه الأساسية: الحقوق السياسية والمدنية، وحق شغل الوظائف العمومية، وحق الإقامة الدائمة دون التعرض للطرد أو الإبعاد، إلى جانب ما يترتب عليها من واجبات والتزامات اتجاه الدولة.

يخضع اكتساب الجنسية في فرنسا وبريطانيا إلى منطقتين متباينتين، هما نتاج تفاعلات تاريخية وفكرية طويلة الأمد. فالأمة الفرنسية هي حصيلة إرادة سياسية وسلطة مركزية؛ إذ يتبلور الولاء والانتماء الوطني من خلال الانتماء الثقافي للفرد وخضوعه لقيم الثورة الفرنسية في مستهلها مبادئ حقوق الإنسان. أما مفهوم الأمة

من المنظور البريطاني، فيرتبط بالولاء الشخصي للمملكة والملك²⁹ مع محافظة الفرد على خصوصيته الثقافية والدينية.

1.3. شروط وظروف اكتساب الجنسية في فرنسا

وضعت الثورة الفرنسية قضية الانتماء ضمن إشكالية التمتع بالحقوق، فقد استتب النقاش حول البديل الأمثل بين حق الإقليم وحق الدم؛ حيث تباينت الآراء بين الطرفين لفترة طويلة، طرحت خلالها مختلف الحجج لدعم موقف على حساب الآخر. فبينما رأى البعض ضرورة اعتماد مبدأ حق الإقليم من باب حاجة فرنسا لخزان ديمغرافي لتحقيق تطلعاتها التوسعية أثناء الحروب، ذهب البعض الآخر إلى دعم مبدأ حق الدم لضمان الولاءات والالتزام بالواجبات.

في سنة 1889، تبنت فرنسا قانوناً جامعاً لاكتساب الجنسية (حق الدم/ حق الإقليم/ ازدواجية حق الإقليم)، سعياً للموازنة بين مختلف وجهات النظر المتعارضة. استمر العمل بهذا القانون إلى غاية 1927، تاريخ الإعلان عن قانون جديد أهم ما طرأ فيه من تغييرات، منح الحق للأُم لنقل جنسيتها إلى أطفالها المولودين بالأراضي الفرنسية وتقليص مدة الإقامة إلى 3 سنوات كحد أقصى مع إمكانية تقليصها إلى سنة واحدة في بعض الحالات. ولكن برغم سهولة إجراءات اكتساب الجنسية الفرنسية، بقيت العلاقة بين الجنسية والمواطنة يميزها نوع من الاحتراز والتقييد؛ فاستناداً لقانون 19 جويلية 1934، منع المواطنون المجنسون حديثاً من الترشح للانتخابات لمدة 10 سنوات، بالإضافة إلى منع المجلس حديثاً من الانتخاب إلى غاية إتمامه 5 سنوات كاملة حسب المرسوم الصادر سنة 1938³⁰.

في سنة 1986، أعلنت حكومة جاك شيراك (Jacques Chirac) عن مشروع قانون خاص بإصلاح الجنسية، أهم ما استحدثته من إجراءات: اعتماد مبدأ الإرادة والرغبة في اكتساب الجنسية الفرنسية بالنسبة للأطفال من أصول أجنبية، بعدما كانت تتم العملية بصورة آلية.

أثار هذا القرار ردود أفعال متباينة، الأمر الذي أدى إلى تشكيل لجنة للفصل في الموضوع، خلصت إلى إصدار قانون للجنسية بتاريخ 22 جويلية 1993، أكد على الخصوصية الفرنسية، والتي « تكمن في الانفتاح الكبير في سبل اكتساب الجنسية الفرنسية مع الإصرار على أن الرابط الاجتماعي هو رابط سياسي وليس انتماء واقعياً أو إثنيا »³¹.

وبالتالي، يتأتى للمهاجر التجنس وفق الأسس التالية³²:

- اكتساب الجنسية على أساس مبدأ حق الدم: يعتبر كل طفل لأب أو أم فرنسية، فرنسياً.
- اكتساب الجنسية على أساس مبدأ حق الإقليم: يمكن للطفل اكتساب الجنسية إذا:

أ كان أحد أبويه مولوداً بفرنسا أو ليس لديه جنسية أخرى، وهو ما يعرف بازدواج حق الإقليم.

ب إذا كان أبويه لا يتمتعان بأي جنسية أو لا يسمح قانون الدولة الأصلية بنقل الجنسية إلى الطفل.

ت إذا كان الطفل مجهول الأبوين.

ويشترط في جميع هذه الأحوال إبداء الشخص رغبته في اكتساب الجنسية الفرنسية عند بلوغ سن 16 سنة وإلى غاية 21 سنة، مع إثبات الإقامة على الأراضي الفرنسية دون انقطاع مدة 5 سنوات قبل تاريخ تقديم الطلب.

2.3. شروط وظروف اكتساب الجنسية في بريطانيا

تتفرد بريطانيا بخصوص العلاقة بين الولاء الوطني والمواطنة السياسية بميزة يندر إيجادها في بقية الدول الأوروبية، إذ يمكن للفرد التعبير عن ولائه لمجموعة إثنية أو ثقافية مع الشعور بالانتماء والإخلاص للدولة البريطانية، دون أن يقود ذلك إلى التناقض أو التنازع. فقد ذكر كريستين كوبر (Kristin Couper) أن « بريطانيا هو النموذج الأوحده ضمن مجموع دول الاتحاد الأوروبي، التي منحت صفة المواطنة البريطانية (الرعيا البريطانيين) للعمال القادمين من دول الكومنولث وأيرلندا بمجرد دخولهم أراضيها »³³.

في سنة 1948، دعت التطورات الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي إلى سن قانون جديد، تم على إثره التمييز بين فئتين من المواطنين، تضم المجموعة الأولى مواطنو دول الكومنولث المستقلة، أما الفئة الثانية فتتعلق بالمواطنين البريطانيين والمستعمرات؛ فاستناداً لهذا الإجراء، يتمتع المهاجرون من المستعمرات البريطانية بكامل الحقوق من ضمنها الإقامة في بريطانيا. كما تم التأكيد على أساس حق الإقليم في اكتساب الجنسية، بالإضافة إلى إمكانية اكتسابها على أساس حق الدم بالنسبة للأشخاص المولودين خارج حدود بريطانيا بشرط امتلاك آبائهم الجنسية البريطانية.

بعد حصول غالبية المستعمرات البريطانية على استقلالها، أضحت من الصعب التوفيق بين قوانين الجنسية المعتمدة من قبل بريطانيا والقوانين الدولية. ففي سنة 1981، سنت السلطات البريطانية قانوناً جديداً، هدف إلى تصحيح المسار السابق بفك الاقتتان بين المواطنة وحق الإقامة. فاستناداً لهذا القانون، لم يعد بإمكان الأطفال المولودين من أبوين أجنبيين الحصول على الجنسية بصورة تلقائية وإنما يجب الإقامة لمدة 10 سنوات دون انقطاع على الأراضي البريطانية، والأمر عينه بالنسبة للأشخاص المرتبطين بمواطنين بريطانيين، ليس باستطاعتهم الحصول على الجنسية إلا بعد مرور 3 سنوات³⁴.

وعليه يتم اكتساب الجنسية البريطانية وفق الآليات التالية³⁵:

أ عن طريق الولادة أو التبني: فكل شخص يولد ببريطانيا يعد بريطانيا إذا كان أحد والديه بريطانيين أو مقيماً بطريقة غير شرعية.

ب رابط القرابة: فكل شخص ولد بالخارج، يعد بريطانيا إذا كان أحد والديه بريطانيين.

ت عن طريق الإعلان (التسجيل): فكل قاصر ولد ببريطانيا من والدين أجنبيين، يمكنه أن يطالب بالحصول على الجنسية البريطانية بعد مرور 10 سنوات من إقامته، إضافة إلى مواطني الأقاليم البريطانية والمواطنين البريطانيين لأقاليم ما وراء البحر بإمكانهم اكتساب الجنسية إذا استوفوا الشروط.

ث عن طريق التجنس: فكل أجنبي راشد وعاقل، لديه دراية كافية بإحدى اللغات الرسمية، مرتبط بمواطن بريطاني ويقيم منذ 3 سنوات بإمكانه اكتساب الجنسية.

استطاعت بريطانيا بفضل السياسات المنتهجة أن تخلق تفاعلاً مميزاً بين المواطنة والجنسية البريطانية، وذلك بفتح المجال أمام كل أجنبي مجنس، أن يحظى بنفس الحقوق المدنية والسياسية بمعزل عن مكان مولده أو انتمائه الإثني أو الديني؛ إذ باستطاعته إذا استوفى شروط القانون الانتخابي أن يشارك في انتخاب أعضاء البرلمان، كما بإمكانه أن يصبح عضواً في البرلمان أو يشغل منصباً حكومياً أو أوروبا³⁶

الخاتمة

إنّ تتبع السياسات المعتمدة في كلتا الدولتين، يعكس بشكل واضح طبيعة هذه الظاهرة من حيث ديناميكيتها وصعوبة ضبط حدودها، فبرغم الصخب الإعلامي المتزايد والسلبية في تناولها، تبقى الهجرة عاملاً حيويًا للدول خاصة الأوروبية منها سواء من الناحية الديمغرافية أو الاقتصادية. وبالتالي، يكمن الحل في إيجاد منطقة وسط قائمة على مبدأ رابح/رابح، مع التأكيد رغم ذلك على أنّ الخاسر الأكبر تبقى الدول المصدرة للمهاجرين. فالدول المستقبلة على وعي تام بهذه المعادلة، وهي تستخدمها بما يستجيب مع مصالحها الداخلية والخارجية. فتبني الدول المستقبلة للمهاجرين في السنوات الأخيرة ضمناً أو علناً لقوانين الهجرة الانتقائية، مع تشديدها شروط منح التأشيرة، جعلها الرابح الأكبر، وهذا من خلال الحصول على يد عاملة مؤهلة ومتخصصة من جهة، وفي الوقت ذاته الحصول على يد عاملة رخيصة، الناتجة عن الهجرة غير النظامية بفعل هشاشة وضعيتها. هذا، وتطويع سياسات الهجرة مع المتطلبات الداخلية في ظل تصاعد ملحوظ للتيارات العنصرية، أثر سلباً على مصالح المهاجرين، المطالبون بشكل مستمر بالاندماج والانصهار في المجتمعات المستقبلة. في المقابل، يُلاحظ أيضاً انعكاس آثار هذه السياسات على الدول المصدرة للهجرة على رغم بعدها القطري، فتشديد القيود أمام الهجرة الشرعية يقابله تصاعد لمعدلات الهجرة غير الشرعية مع ما تحمله من مآسي على المستويين الفردي والجماعي. وسعي هذه الدول ضمن سياساتها لاستقطاب المؤهلين علمياً أو ما يعرف "بـهجرة الأدمغة"، يقابله نزيف اقتصادي واجتماعي وخسائر تتكبدها الدول المصدرة سنوياً.

وعليه، يستدعي الأمر التعامل بجدية مع هذه الظاهرة، وهذا بـ:

- رسم سياسات لاستقطاب المهاجرين والاستفادة من تجاربهم،
- تقديم تسهيلات لإعادة إدماجهم في الدولة الأم،
- منح المؤسسات القنصلية دوراً أكبر في تجسير الروابط بين الدولة الأم وأبناء المهاجرين،
- الضغط على الدول المستقبلة لتوسيع مجال الحصول على التأشيرات، وهذا في إطار مبدأي الحق في التنقل والعيش المشترك.

الهوامش:

¹ _____, Note d'information sur les données migratoires, <https://bit.ly/3zh6zon>, 2019, consulté le: 20/11/2019.

² شهدت الهجرة الدولية اتجاه دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خصوصاً وبقية الدول عموماً (مع استثناء الهجرة غير النظامية) تراجعاً ملموساً بفعل جائحة كوفيد-19، حيث تراجعت النسبة بما يفوق عن 30% سنة 2020 (للمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على التقرير التالي: <https://bit.ly/2WuKH7p>).

³ Al-Saadi Mohammed, L'immigration illégale et la sécurité intérieure en France et au Qatar, Thèse de doctorat, Université Paris 1, Panthéon-Sorbonne, 2018, <https://bit.ly/3PIOyqi>, consulté le: 20/11/2019, pp. 22-34.

⁴ Leveau, Remy & T. Hunter, Shireen, Islam in France. In: Shireen T. Hunter, Islam, Europe's second religion: the new social, cultural and political landscap, Green Publishing group, London, 2002, p. 5.

⁵ الخشاني محمد، التحولات الديموغرافية في البلاد العربية و اتجاهات الهجرة إلى أوروبا، استشراف: للدراسات المستقبلية، مج. 2020، ع. 5 (s)، 2020، ص ص. 30-58.

⁶ للمزيد من التفاصيل، الاطلاع على الرابط التالي: <https://bit.ly/3OA6KRr>

⁷ Wihtol de Wenden Catherine, Motivations et attentes de migrants, Revue Projet, 272, 2002b, p. 49.

⁸ Feldman, David, Immigrés et historiographie au Royaume-Uni, Hommes et migrations, 1255, 2005, p. 28.

⁹ Ibid., p. 29.

¹⁰ _____, Migration statistics quarterly report, <https://bit.ly/3PFB4LO>, 2019, consulté le: 27/11/2019.

¹¹ Germain Lucienne et Lassalle Didier, Les politiques de l'immigration en France et Royaume-Uni: perspectives historiques et contemporaines, L'Harmattan, Paris, 2006, pp. 5-6.

¹² Blanc-Chaléard Marie-Claude, Histoire de l'immigration, La Découverte, Paris, 2001, pp. 40-41.

¹³ Voisard Jacques et Ducastelle Christiane, La question immigrée dans la France d'aujourd'hui, Calmann-Lévy France, 1988, pp. 55-57.

¹⁴ Withol de Wenden Catherine, L'immigration, objet du débat politique, Confluences méditerranée, 14, 1995, p. 68.

¹⁵ Hollifield James, Migrants ou citoyens: la politique de l'immigration en France et aux États-Unis, Revue Européenne des migrations internationales, 6(1), 1990, p. 172.

¹⁶ Withol de Wenden, op. cit., p. 69.

¹⁷ Blanc-Chaléard, op. cit., p. 85.

¹⁸ Costa-Lascoux Jacqueline, Continuité ou rupture dans la politique française de l'immigration: les lois de 1993, Revue Européenne des migrations internationales, 9(3), 1993, p. 237.

¹⁹ Ibid., p. 244.

²⁰ Withol de Wenden Catherine, Ouverture et fermeture de la France aux étrangers: un siècle d'évolution, Vingtième siècle. Revue d'histoire, 73, 2002a, p. 37.

²¹ Clarke James et al., Flux et régimes des migrations internationales au Royaume-Uni, Revue Européenne des migrations internationales, 15(1), 1999, p. 146.

²² Abrahámová Natálie, Immigration policy in Britain since 1962, Mémoire de Master, Masaryk University, 2007, p. 14, <https://bit.ly/3zCtVq8>, consulté le: 28/11/2019.

²³ Ibid., pp. 18-19.

²⁴ Ibid., p. 21.

²⁵ Body-Gendrot Sophie, Entrée interdite: la législation sur l'immigration en France, en Royaume-Uni et aux États-Unis, Revue Française de science politique, 39(1), 1989, p. 56.

²⁶ Spencer Sarah, Recent changes and future prospects in UK migration policy, Paper presented at the Ladenburger discourse on migration, London, 2002, p. 1.

²⁷ Kofman Eleonore, Citizenship, migration and the reassertion of national identity, Citizenship studies, 9(5), 2005, p. 458.

²⁸ Baudet Véronique et al., Le guide de la nationalité Française, Editions La Découverte et Syros, Paris, 2000, p. 9.

²⁹ Schnapper Dominique, La nation, les droits de la nationalité et l'Europe, Revue Européenne des migrations internationales, 5(1), 1989, p. 22.

³⁰ Bertossi Christophe, Les frontières de la citoyenneté en Europe: nationalité, résidence, appartenance, L'Harmattan, France, 2001, pp. 82-83.

³¹ Costa-Lascoux Jacqueline, op. cit., p. 251.

³² Baudet Véronique et al., op. cit., pp. 40-45.

³³ Schnapper Dominique, op. cit., p. 25.

³⁴ Withol de Wenden Catherine, L'Europe des migrations, La Documentation Française, Paris, 2001, pp. 61-64.

³⁵ Lassalle Didier, Citoyenneté et naturalisation au Royaume-Uni (1986-1997), Population, 54(4-5), 1999, p.795.

³⁶ Bertossi Christophe, op. cit., p. 97.